اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

16 May 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثانية

جنيف، 22 تموز/يوليه – 2 آب/أغسطس 2024

يسهم فشل الدول الحائزة لأسلحة نووية في إحراز تقدم في التزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح النووي في مستويات غير مسبوقة من المخاطر النووية

ورقة عمل مقدمة من نيوزيلندا نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد (أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا)*

الأخطار النووية مرتفعة بشكل غير مسبوق

1 – لا يزال ائتلاف البرنامج الجديد يشعر بالجزع إزاء التطورات الدولية التي تجعل العالم أقرب إلى كارثة نووية. وتشمل هذه التطورات، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، سواء كانت ضمنية أو صريحة؛

(ب) عدم الامتثال لنظم المعاهدات وتقويضها وتفكيكها، ولا سيما من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية؛

(ج) النزاعات الحالية التي تنطوي على بعد نووي، بما في ذلك في الشرق الأوسط وأوروبا، وكذلك التوترات المتصاعدة في شمال شرق وجنوب آسيا؛

(د) التوسيع النوعي والكمي للترسانات النووية؛

(هـ) برامج التحديث النووي، التي توحي بنية حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والتي تثير مسائل التوافق مع الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي التي قُطعت بحرية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

* يكرر ائتلاف البرنامج الجديد تأكيد أن ورقة العمل NPT/CONF.2026/PC.I/WP.5، المقدمة إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، لا تزال صالحة كمساهمة للنظر فيها خلال دورة الاستعراض الحالية.

040624 210524 24-08727 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(و) الجمود القائم منذ أمد بعيد إزاء تصديق الدول الحائزة لأسلحة نووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحركات في الفترة الأخيرة لسحب التصديق، اللذان لا يزالان يجعلان بدء نفاذ المعاهدة مستحيلا، مع ما يرتبط بذلك من الخطر المتمثل في إمكانية استئناف التجارب النووية؛

(ز) تجاهل الضمانات الأمنية السلبية التي تم التعهد بها بحرية، وما يرتبط بذلك من عدم إعطاء الأولوية لهذه المسألة، سواء بموجب معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ذات الصلة أو المفاوضات بشأن وضع صك شامل وملزم قانونا من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار النووي؛

(ح) انخفاض إضافي في مستويات الشفافية والمساءلة المتدنية أصلا في مجال نزع السلاح النووي؛

(ط) الترتيبات الموسعة للردع النووي التي تشمل النشر المسبق للأسلحة النووية، بما في ذلك على أراضي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، مما يؤدي، في جملة أمور، إلى تقليص أوقات الاستجابة والتعجيل باتخاذ القرارات النووية على أساس معلومات غير كاملة؛

(ي) عوامل استراتيجية جديدة لا يمكن التنبؤ بها، تشمل التطورات في ميادين الفضاء الخارجي، والذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني، ويمكن أن تزيد من خطر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

(ك) إجراء مناورات عسكرية تشمل مكونات أسلحة نووية؛

(ل) البروز المتزايد للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول الخاضعة لضمانات موسعة للأمن النووي في مذاهبها، وسياساتها وخططها الأمنية، بما في ذلك من خلال ترتيبات جديدة للردع النووي؛

(م) التقاعس المستمر عن إجراء مفاوضات جديدة بشأن نزع السلاح النووي والبنود الأساسية ذات الصلة، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح؛

(ن) الإجراءات المتخذة من قبل الدول التي تتحدى القانون الدولي أو تقوضه بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك المعايير التي بنيت على مدى عقود لتعزيز الأمن الجماعي.

توقفت عمليات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، مما يفاقم حالة محفوفة بالمخاطر أصلا

2 - منذ بعض الوقت، لم تحرز الدول الحائزة لأسلحة نووية أي تقدم معقول في تعهدها الصريح بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية، على النحو الذي اتفقت عليه جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2000. ونذكّر بأن القصد من المعاهدة لم يكن أبدا إنشاء استحقاق دائم للبعض يخوله الاحتفاظ بأسلحة نووية.

3 - وهناك التزام يقع على جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بمواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. والالتزامات التي تقيد استخدام الأسلحة النووية، مثل سياسات عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، وإن كانت موضع ترحيب، ليست بديلا عن حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة، وهي لا تغلق الباب أمام سيناريوهات يمكن أن يحدث فيها استخدام الأسلحة النووية.

4 - ويتسم نزع السلاح النووي بالأهمية الحاسمة لعالم ينعم بالسلامة والأمن. ونحن لا نقبل الحجة القائلة بأن البيئة الأمنية الدولية يجب أن تتحسن قبل أن يتسنى استئناف نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ويثبت التاريخ أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن يكونا عاملين مساعدين لإدخال تحسينات في البيئة الأمنية، وأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة أمران حيويان في أوقات الأزمات بالتحديد.

5 - ومن شأن تحسين الشفافية في تنفيذ الدول الحائزة لأسلحة نووية لالتزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح النووي وقابلية قياسه أن يسهم في زيادة المساءلة في المعاهدة وتنفيذها الكامل. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الدول الأطراف.

6 - وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تواصل تناول تدابير اللارجعة والتحقق في سياق تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. والمبادئ الثلاثة المتمثلة في الشفافية وقابلية التحقق واللارجعة مترابطة ولا غنى عنها لتنفيذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي المنصوص عليها في المعاهدة تنفيذا فعالا.

ستكون العواقب الإنسانية للأسلحة النووية كارثية

7 - يتصاعد خطر الحرب النووية في الآونة الأخيرة. وينبغي من ثم لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعترف بالعواقب الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وأن تكرر الإعراب عن قلقها البالغ بشأنه وأن تضاعف جهودها العملية لمنع هذا الاستخدام. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة العلمية التي تبين أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية كارثية تتجاوز قدرة أي دولة على الاستجابة. وبالإضافة إلى الخسائر المباشرة في الأرواح، تتجاوز هذه العواقب الحدود الوطنية ويمكن أن تشمل، في جملة أمور، آثارا طويلة الأجل على صحة البشر وعلى البيئة؛ وحالات تعطل في الإمدادات الغذائية، وسلاسل التوريد والنظم المالية على الصعيد العالمي؛ وانهيارَ النظم الإيكولوجية والبنية التحتية الحيوية.

لا يمكن ببساطة إدارة مخاطر استخدام الأسلحة النووية بغرض استبعادها

8 - هذه المخاطر موجودة ما دامت الأسلحة النووية موجودة، وأي نهج لمحاولة منع أو إدارة هذه المخاطر يجب أن يعترف تماما بهذا الواقع. وينبغي لأي نهج لمحاولة منع أو إدارة المخاطر النووية أن يعترف أيضا، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) الادعاءات بامتلاك القدرة على إدارة المخاطر النووية بشكل دائم هي ادعاءات وهمية. ومستوى السيطرة المطلوب على العديد من المتغيرات التي تسهم في هذا الخطر غير موجود ببساطة؛

(ب) إمكانية ارتكاب أخطاء في صنع القرار البشري. فنحن نعتمد على التحيزات، والسياقات الثقافية والافتراضات. ويبين الخبراء في مجموعة متنوعة من الميادين أن البشر غير قادرين على تقييم الاحتمالات بدقة عبر الأنظمة المعقدة، أو الأحداث ذات العواقب الكبيرة. وتتميز منظومات الأسلحة النووية بأنها معقدة وذات عواقب وخيمة على حد سواء؛

(ج) شعور زائف بالثقة في قدرتنا على إدارة أي استخدام للأسلحة النووية والرد عليه. ولا تركز تقييمات استخدام الأسلحة النووية عموما إلا على حالات الاستخدام الأول أو الاستخدام الفردي وهي لا تأخذ في الاعتبار خطر التصعيد أو الاستخدام الإضافي. ويجب النظر بشكل كامل في النطاق الكامل للمخاطر النووية والعواقب الإنسانية الكارثية التي من شبه المؤكد أن تلي أي استخدام للأسلحة النووية؛

(د) إمكانية وقوع أخطاء في الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة النوويتين، كما يتضح من الحالات العديدة الموثقة للإنذارات الكاذبة بوقوع هجوم نووي وشيك؛

(هـ) التعقيد الحالي للنظم المتفاعلة التي ينطوي عليها صنع القرار النووي؛

(و) مخاطر سوء الفهم، كما يتضح من المناسبات العديدة التي أساءت فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية قراءة نوايا بعضها بعضا ودخلت في دوامة من التصعيد، وفي بعض الحالات تجنبت المواجهة النووية بصعوبة؛

(ز) نظرية سببية الحوادث، التي تؤكد أن الأنظمة المعقدة محكومة بأن تتعرض للحوادث الكبرى والثانوية بمرور الوقت، بحكم طبيعتها نفسها؛

(ح) حوادث الأمان النووي المتعددة المسجلة الموثقة عبر تاريخ الأسلحة النووية؛

(ط) تطوير قدرات استراتيجية أخرى تنطوي على تكنولوجيات جديدة وناشئة، بما في ذلك في الفضاء الخارجي، وفي الفضاء السيبراني وفي مجال الذكاء الاصطناعي، وهو ما يمكن أن يزيد من المخاطر النووية بطرق غير متوقعة بسبب التعقيد الإضافي الذي تدخله هذه التكنولوجيات في حسابات الردع؛

(ي) واقع أن مفهوم الردع النووي غير قابل للإثبات، وأنه يستند إلى تفاعل معقد من الافتراضات العلمية، والتكنولوجية والاجتماعية السياسية؛

(ك) تبرير ضرورة الردع بوجود الخطر النووي ذاته، مما يحفز على التقليل من شأن عواقب استخدام الأسلحة النووية، بسبل من قبيل الادعاء بأن الواقع الكارثي لتلك العواقب يشكل عاملا مقيدا لخطر الاستخدام، مما يشكل حجة دائرية.

تؤدي اعتبارات الحد من المخاطر النووية دورا ولكنها ليست بديلا عن التدابير الضرورية لنزع السلاح النووي

9 - نرفض بشدة المحاولات الرامية إلى التمييز بين ما يسمى بحيازة الأسلحة النووية "المتسمة بالمسؤولية" و "غير المتسمة بالمسؤولية" أو السلوك المتعلق بالأسلحة النووية "المتسم بالمسؤولية" و "غير المتسم بالمسؤولية". ويعتمد الردع النووي دائما على التهديد باستخدام الأسلحة النووية. والخيار المسؤول الوحيد هو الحد من الاعتماد على الأسلحة النووية وتحقيق الإزالة التامة والكاملة لها دون تأخير.

10 - وفي مواجهة الأخطار النووية الجسيمة، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية والإسهام في منع نشوب حرب نووية. وينبغي لجميع الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية في ضمان أمنها أن تتخذ إجراءات فورية في هذا السياق. وبغية الإزالة التامة للأسلحة النووية، يتعين على الدول أن تقلل من دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها وخططها الأمنية دون المساس بالحاجة إلى التعجيل فورا بتنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات ذات الصلة بنزع السلاح النووي.

11 - والتدابير الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية بغية تحقيق قدر أكبر من الاستقرار لن تؤدي في حد ذاتها إلى إزالة ذلك الخطر الأساسي. ويفتقر مثل هذا النهج إلى المصداقية وهو ببساطة لا يمكن أن يعمل إلى الأبد. وتتطلب إزالة المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية بصورة كاملة الإزالة التامة لتلك الأسلحة على نحو لا رجعة فيها وقابل للتحقق منه.

التوصيات

12 - نوصي بأن تنظر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد التدابير التالية لتسريع التقدم الملموس نحو نزع السلاح النووي، كمساهمات في دورة الاستعراض 2023-2026:

(أ) إعادة تأكيد الصلاحية المطلقة للالتزامات والتعهدات القائمة بموجب المعاهدة وإعادة الالتزام بالوفاء بها دون تأخير. ومن أهم تلك الالتزامات والتعهدات تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية على نحو لا لبس فيه بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية[1]. والحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى أن تلتزم الدول الحائزة لأسلحة نووية بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأن فعل التفاوض يمكن أن يعيد بناء الثقة بين الدول، وهو ما تمس الحاجة إليه؛

(ب) ينبغي للدول أن تواصل إدانة جميع التهديدات النووية، سواء كانت ضمنية أو صريحة، باعتبارها غير مشروعة، وغير جائزة وخطيرة. وتتسم كل هذه الخطابات والتهديدات النووية بأنها غير مسؤولة وتستحق الشجب؛

(ج) حث جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تستضيف أسلحة نووية على أراضيها على الاعتراف بالمستويات العالية من المخاطر التي تنطوي عليها هذه الترتيبات والسعي إلى وضع حد لها؛

(د) دعوة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين لا تزالان تحتفظان بأسلحة نووية في حالة تأهب قصوى، إلى الاتفاق المتبادل على إزالتها من هذا الوضع بأثر فوري؛

(هـ) حث الدول الحائزة لأسلحة نووية - حيثما أمكن - على فصل المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة عن المسائل الأخرى في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، نظرا لأهمية وإلحاح تحقيق خطوات إيجابية لخفض المستويات الحالية للخطر النووي، وعلى نحو يعكس الأهمية التي تولى لهذه المسائل في أوقات الأزمات؛

(و) دعوة جميع الدول إلى الاعتراف بوضوح وعلنا بالعواقب الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية والمساهمة في المضي قدما في هذا المجال من الدراسة من خلال دعم البحوث العلمية الجديدة، والتواصل بشأن الجوانب التقنية لهذا العمل. والدراسات العلمية عن عواقب استخدام الأسلحة النووية ليست من اختصاص الدول الحائزة لأسلحة نووية وحدها، بالنظر إلى الآثار العابرة للحدود والعابرة للأجيال المترتبة على أي تفجيرات نووية؛

(ز) كتدبير عملي من تدابير تحقيق الشفافية وللإسهام في فهمنا للمخاطر الكاملة المرتبطة بالأسلحة النووية، ندعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى رفع السرية عن المعلومات التاريخية، بما في ذلك أي حالات من "الوصول إلى حافة الهاوية"؛

(ح) ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، نحث الدول على الاتفاق على تعزيز حواجز الحماية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، للحد من المستويات الحالية للخطر النووي. ويمكن أن يشمل ذلك التدابير التالية:

(1) انظر NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II).

’1‘ بيانات سياسية رفيعة المستوى بشأن ضبط النفس في المجال النووي، بما في ذلك بشأن عدم جواز أي استخدام لأسلحة نووية، استنادا إلى البيان المشترك الصادر عن الدول الحائزة لأسلحة نووية في كانون الثاني/يناير 2022[(2)] وإعلان القادة الصادر عن مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022[(3)]؛

’2‘ قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتقديم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول التي لا تملك هذه الأسلحة، تحت أي ظرف من الظروف؛

’3‘ ضبط النفس العقائدي، من قبيل، سياسات ”عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية“، واتخاذ المواقف الدفاعية حصرا صراحة، والالتزامات بإلغاء توجيه الأسلحة النووية وإلغاء حالة تأهبها. وهذه الخطوات لا تحل محل الخطوات الملموسة لنزع السلاح النووي، بل تكملها، وهي تعمل كتدابير هامة لبناء الثقة؛

’4‘ الالتزام بالامتناع عن التكديس النوعي والكمي للترسانات النووية؛

’5‘ معاودة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بوصفهما الدولتين الحائزتين لأكبر ترسانتين نوويتين، الانخراط في المحادثات الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية واستئناف المفاوضات من أجل وضع إطار جديد لتحديد الأسلحة يحقق تخفيضات أكبر في ترسانتيهما النوويتين المنشورتين والمخزنتين. ومن شأن ذلك أن يكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة وأن يسهم في الوفاء بالالتزامات والتعهدات بموجب المعاهدة؛

’6‘ امتناع جميع الدول عن اتخاذ إجراءات قد تضعف هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، أو تقوض المعايير الأساسية؛

’7‘ قيام جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بالانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية، دون تأخير أو شروط مسبقة؛

’8‘ قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بوضع خطط واضحة، وشفافة وقابلة للقياس ذات جداول زمنية محددة لكيفية وفائها بالتزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير تنفيذ موحدة لمناقشتها واستعراضها في الدورات الرسمية لدورة استعراض المعاهدة؛

’9‘ احترام جميع الدول للالتزامات القانونية القائمة والالتزامات ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة النووية، سواء كانت ناشئة عن معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من نظم المعاهدات ذات الصلة، مثل معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

---

(2) البيان المشترك المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2022 الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح.

(3) إعلان القادة الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في 15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.